مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة ٥٥٧١

الأربعاء، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٤٥

نيويورك

الرئيس:	السيد فوتو – برناليس	(بيرو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	الأرجنتين	السيد مايورال
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيد ماهيغا
	الدانمرك	السيدة لوي
	سلوفاكيا	السيد بوريان
	الصين	السيد ليو زنمين
	غانا	السيد يانكي
	فرنسا	السيد لاكروا
	قطر	السيد البدر
	الكونغو	السيد غاياما
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ولكوت ساندرز
	اليابان	السيد أوشيما
	اليونان	السيدة بابادوبولو

جدول الأعمال

الحالة في أفريقيا

إحاطة إعلامية يقدمها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ

06-62673 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفريقيا

إحاطة إعلامية يقدمها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد يان إيغلاند، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

تقرر ذلك.

أدعو السيد إيغلاند إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاورات السابقة.

يستمع مجلس الأمن الآن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد يان إيغلاند، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، الذي أعطيه الكلمة.

السيد إيغلاند (تكلم بالانكليزية): انتهيت للتو من بعثتي الرابعة والأخيرة، بصفتي منسقا للإغاثة في حالات الطوارئ في دارفور. وأعود حاملا معي طلبا من أبناء دارفور المتضررين في الحرب، باتخاذ إجراء فوري يوقف نهائيا الأعمال الوحشية الممارسة ضدهم. فطوال مدة تجاوزت ألف يوم وألف ليلة، عاش مدنيو دارفور، الذين لا حول لهم، خائفين على أرواحهم وأرواح أطفالهم. وعجز الحكومة عن حماية مواطنيها بالذات، حتى في مناطق خالية من المتمردين، كان ولا يزال وصمة عار. وهذا شأن عجزنا، بعد أكثر من عام من تعهد رؤساء العالم، المجتمعين في هذا المبنى بالذات، بتحمل مسؤوليتهم الخاصة عن حماية المدنيين حيثما عجزت عن ذلك الحكومات كما هو واضح.

عندما ذهبت إلى دارفور لأقوم بزيارتي الأولى، في أواخر حزيران/يونيه ٢٠٠٤، مرافقا الأمين العام، رأينا سكانا مدنيين يتعرضون لهجوم، مما دفع مليون نسمة إلى التروح. وعندما عدت الأسبوع الماضي إلى دارفور، كان ٤ ملايين نسمة – ثلثاهم من سكان دارفور – بحاجة إلى مساعدة عاجلة. وقد ارتفع عدد النازحين داخليا إلى عدد لم يسبق له مثيل، هو مليونان. والهجمات على القرى ونزوح عشرات ألوف المدنيين أمران مستمران، وقد بلغا مستويات أوائل عام ٢٠٠٤ المرعبة.

على مدى الأعوام الثلاثة الماضية، تجاوب العالم بسخاء عن طريق تقديم الإغاثة الطارئة في دارفور. وأقل ما يقال عن إنجازات الـ ١٤ ٠٠٠ عامل من عمال الإغاثة السودانيين والدوليين في دارفور وهي أكبر عملية إنسانية في العالم، إنها أعمال بطولية. وتمكنا حتى فترة متأخرة، رغم كل الظروف السلبية، من إيصال الإغاثة إلى أكثرية المتضررين هناك.

وتم، كما اتضح من دراسة استقصائية شاملة في آب/أغسطس، تخفيض معدل سوء التغذية على الصعيد العالمي إلى النصف منذ ذروة الأزمة في أواسط عام ٢٠٠٤، وانخفضت معدلات الوفيات إلى ٠,٣٦ لكل ١٠ ٠٠٠ يوميا، وهذا يقل بكثير عن عتبة الطوارئ. وأتيحت لنسبة ٧٣ في المائة من كل سكان دارفور إمكانية الحصول على مياه شرب مأمونة. وعلاوة على ذلك، سيتم في هذا العام وحده تسليم ٥٥٠ ٠٠٠ طن من الأغذية.

إلا أن كل هذا يتعرض الآن للخطر. فقد أدت هجمات الميليشيات واللصوصية إلى جعل أكثر من ٩٥ في المائة من كل الطرق في غرب دارفور مناطق لا يمكن أن تصل إليها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. ونتيجة لذلك، أصبح من المتعذر وصول المساعدة الموثوقة والكافية إلى عدد متزايد من المخيمات، وتعين، في بعض الحالات وقف كل الخدمات الإنسانية الأساسية. ويجري، بينما نحن نتكلم الآن، تسليح ميليشيات كبيرة جديدة، في حين أنه لا يجري نزع سلاح أي من الميليشيات، على الرغم من المطالبات التي وجهها مجلس الأمن والتدابير التي وضعها في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥.

وكما ذكرت لي النساء من مخيمات المشردات في الجنينة، يجري تزويد أصغر الناس سنا وأكثرهم طيشا بالأسلحة، ويجري تجنيدهم في الميليشيات. وتقوم قوات الحكومة والميليشيات، ووفرة من مجموعات المتمردين، وعدد متزايد من المجموعات المعارضة المسلحة التشادية بالتجول بحرية داخل المخيمات وخارجها وتبث الرعب والخوف. ويزيد من عمليات التشريد أيضا الهجمات عبر الحدود من جانب مجموعات مسلحة تحصل على الأسلحة والملاذ الآمن على جانبي الحدود التشادية – السودانية، مما يدفع بسرعة الصراع إلى التصاعد على نطاق إقليمي.

كل ذلك يحدث مع الإفلات التام من العقاب. وتشهد أجزاء كبيرة من دارفور انهيار القانون والنظام. ولقد فقد القادة التقليديون نفوذهم على الشباب والمجموعات المسلحة، واشتكوا علنا من أن الحكومة سلحت الميليشيات الجديدة في الوقت الذي حصل المتمردون على أسلحة من الخارج.

وكل هذا يجعل الحالة في غرب دارفور، وفي دارفور عامة، أقرب إلى حافة الهاوية مما لمسته منذ أول زيارة لي في عام ٢٠٠٤. ويلزم على سبيل الاستعجال الشديد معالجة المجالات التالية.

أولا، يتعين وقف فوري لجميع الهجمات، ووقف الأعمال القتالية، واحترام جميع الأطراف لوقف إطلاق النار.

ويجري مرة أخرى حرق ونهب القرى والمخيمات والمجتمعات المحلية الواقعة خارج المراكز الحضرية في دارفور. وتجري الإساءة إلى النساء والأطفال واغتصابهم وقتلهم دون عقاب. ومنذ مجرد ١٠ أيام، تعرضت قرية صربا إلى ثلاث هجمات من جانب قوات الحكومة والميليشيا العربية، وأدت هذه الهجمات إلى قتل وجرح مدنيين أبرياء، كان معظمهم من النساء والأطفال. والتقيت بعدد من الضحايا في مستشفى الجنينة. وذكرت لي إحدى الأمهات كيف أنها احتضنت ابنتها البالغة من العمر عامين بين ذراعيها، وكيف أن رجلا مسلحا أطلق النار على ابنتها عمدا فأصابها في رقبتها، على الرغم من رجائها له مرارا بألا يلحق الأذى بابنتها. وكما أرى نجت الطفلة من الموت بأعجوبة، وهي الآن تتماثل للشفاء في رعاية أطباء سودانيين محليين. ولم يكن أي من الحكومة أو الاتحاد الأفريقي قادرا على التواجد في صربا أو الانتشار فيها على نحو استباقي أو مستعدا لذلك قبل وقوع المذبحة، على الرغم من التنبيهات المتكررة من سكان القرية والعاملين في ميدان تقديم المساعدة بقرب حدوث الهجمات.

وبعد أن غادرت السودان يوم السبت مباشرة، بدأ هجومان كبيران في منطقتي جبل مارا وبيرمازا في شمال دارفور. وتعرض ما يقرب من عشر قرى للهجوم والنهب، مما أدى إلى تشريد ما يزيد على ٨٠٠٠ آخرين من الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال من ديارهم، وجرح عدد كبير من الناس. وتم في منطقة بيرمازا سرقة

أعداد غفيرة من الماشية، وحرق عدد من المنازل، وبذلك تم عمدا حرمان السكان مما يقتاتون به. وفي جبل مارا حيث تشتد برودة الليل في الجبال في هذا الوقت من السنة، نهب المهاجمون على نحو منهجي الأغذية والملابس والبطاطين. وهذا يعني أن الرضع والأطفال الذين نجوا من الهجمات قد يموتون من شدة البرد. ولنكن واضحين هنا: هذه الأعمال من أكثر الجرائم بشاعة. وهي إهانة للإنسانية.

ثانيا، نحتاج إلى التنفيذ الفوري والدائم لكل ضمانات حرية التنقل التي قدمتها حكومة السودان في الوقف الاختياري للأعمال القتالية في تموز/يوليه ٢٠٠٤، وفي اتفاق مركز البعثة، واتفاق دارفور للسلام.

وكان لتفشي انعدام الأمن، وانتشار الأسلحة، واللصوصية على الطرق أثر سلبي على القدرة على توصيل المعونة لدى العاملين في الحقل الإنساني الذين تتضاءل قدرتهم على نحو متزايد. وذكر لي زملاؤنا في الجنينة أنهم اضطروا إلى إجلاء جميع العمليات من مخيم دورتي، مما ترك ٩٠٠٠ شخص بلا أي مساعدة أو حماية على الإطلاق. وفي غياب المرافقين المسلحين، تم مؤخرا سرقة عشرات من سيارات المساعدة الإنسانية.

وبعد ثلاث ساعات من مغادرتي للجنينة، قام رجال يرتدون الزي العسكري، وتحت التهديد بالسلاح، بسرقة سيارة تابعة لبعثة الأمم المتحدة في السودان فيها اثنان من متطوعي الأمم المتحدة، بين المدينة ومقر بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان؛ وما زالت السيارة في حوزة مختطفيها. وتجري مضايقة العاملين في الحقل الإنساني، ومهاجمتهم، بل وقتلهم. وقبل وصولي بمجرد ثلاثة أيام، توفي سائق تابع لبرنامج الأغذية العالمي متأثرا بجراح مُنيّ بها في واحدة من هذه الهجمات المسلحة.

وإذا استمر هذا الاتجاه، وإذا تعثرت أكبر العمليات الإنسانية في العالم، وإذا انهار شريان الحياة للملايين من المدنيين، سيصبح من غير الممكن السيطرة على تصاعد الحالة في دارفور. وسنشهد تصاعدا كبيرا في المعاناة الإنسانية، وفي الخسائر في الأرواح يفوق أي شيء لمسناه حتى الآن.

وليس انعدام الأمن وحده هو الذي يتهدد عملياتنا الإنسانية. فجدار العقبات الإدارية الذي أقامته الحكومة ببطء ولكن بطريقة أكيدة في كل من الخرطوم ودارفور أيضا يخنق عملياتنا. وثمة مترلق من العقبات البيروقراطية اللامتناهية يستهلك جل وقت مديري عمليات الإغاثة الإنسانية. وأصبح نصف موظفي بعض المنظمات غير الحكومية غير قادرين على النهوض بمهامهم نظرا لعدم توفر ما يلزم من تأشيرات الدخول، أو تصاريح العمل، أو تصاريح الإقامة، أو تصاريح السفر أو لأي عدد من العقبات الأخرى. وفي حين أن جميع الوكالات والجنسيات تعاني من هذه المسألة، فإن المنظمات غير الحكومية هي المستهدفة في المقام الأول – وكذلك العاملين في مجال تقديم المساعدة التابعين للولايات المتحدة. وما برحت الولايات المتحدة أكبر مانح بكثير للعمليات الإنسانية في دارفور. ولقد أعيق الآن ٢٦ من ٤٠ من العاملين في المنظمات غير الحكومية الأمريكية من أداء أعمال الإغاثة المناطة بهم.

ويتعين توفير إمكانية الوصول التام للعاملين في ميدان الإغاثة من جميع الجنسيات. وينطبق الشيء نفسه على الصحفيين الذين يغطون أعمالنا ويرفعون تقارير عنها إلى أوساط المانحين. وتم منع صحفيين أمريكيين من السفر معي إلى دارفور. وهذا جزء من الجهد الأوسع من جانب الحكومة للحد من إمكانية وصول الصحفيين الدوليين والوطنيين إلى دارفور وكتابة تقارير عنها. وقام عدد كبير

من السلطات الحكومية، ولا سيما من قطاع الأمن القومي، باحتجاز الصحفيين، والتهديد بطردهم ومضايقتهم.

باختصار، ما زال الوقف الاختياري لفرض القيود على عمليات المساعدة في دارفور قائما حاليا من الناحية النظرية فحسب، لأنه يقوضه تماما الواقع اليومي. ويجري تلخيص هذا الواقع في صحيفة الوقائع المعروضة على المجلس والتي تشاطرها أيضا مع كبار المسؤولين الحكوميين في الخرطوم وفي دارفور. وأحث أعضاء المجلس على متابعة هذه المسائل مع حكومة السودان هنا في نيويورك، وفي الخرطوم، وعبر قنوات أخرى. فهذه ليست مجرد مسائل بيروقراطية. إنها تهدد كامل عملية الإغاثة التي نقوم بها.

وقد دافع المجلس من قبل عن واحدة من أقدم المنظمات غير الحكومية التي سبق أن أوقفتها الحكومة وأكثرها تمتعا بالاحترام: مجلس اللاجئين النرويجي. وعلاوة على وقف مجلس اللاجئين النرويجي الأخير، تلقى عدة رسائل تؤكد إبعاده من جنوب دارفور. وطلبت إحدى الرسائل إليه أن يسلّم على الفور جميع أصوله إلى الحكومة. وهذا يرقى إلى مصادرة ممتلكات دولية. وكان المجلس يقدم خدمات هامة لعدة مئات الألوف من المشردين في جنوب دارفور. وينبغي أن يعترض مجلس الأمن وممثلو الأعضاء في الخرطوم على إبعاده وطريقة معاملته.

وقد أعاقني مسؤولو الأمن الوطني السوداني شخصيا من الذهاب إلى أربعة من ستة مواقع كنت قد اتفقت على زيارتي لها مسبقا مع الحكومة. وكنت أنوي أن أزور جبل مارا لأبعث برسالة قوية إلى المتمردين لوقف الأعمال القتالية ودعم وقف إطلاق النار على الفور. وكانت زيارتي إلى طويلة بغرض تسليط الضوء على العمل المحلي الناجح الذي تقوم به البعثة الأفريقية في السودان، وكان اجتماعي مع موسى هلال، قائد الميليشيا العربية، للاحتجاج على شن الهجمات ضد السكان المدنيين. وأوقفت كل زيارة من تلك الزيارات.

وفي كل مرة سافرت فيها إلى السودان كنت أرجو أن أرى تغيرا جوهريا في اتجاه الحكومة، وهو اتجاه يتسم بالإنكار والإهمال ولوم الآخرين. ومع ذلك فإني لم أر هذه المرة أي تغير من هذا القبيل، بل رأيت زيادة في ترسخ هذا الاتجاه. ولا يزال كبار المسؤولين الحكوميين ينكرون عمليات القتل والتشريد واغتصاب النساء.

أما رسالتي إلى الحكومة، سواء في الخرطوم أو في غرب دارفور، فكانت ولا تزال: ”ساعدونا على أن نساعد شعبكم؛ لا تقوضوا فاعليتنا، فكثير من الأرواح في خطر“. وسرّني أن أتلقى تأكيدات شفوية من وزير الشؤون الإنسانية بتمديد الوقف على القيود المفروضة إلى ما بعد نهاية هذا العام. غير أن وكالاتنا القائمة بتقديم المعونة في الميدان لم تبلغ بعد رسميا بتمديد الوقف الباقي على موعد انتهائه ستة أسابيع. كما اتفقت مع الوزير على إجراء استعراض متعمق للأوضاع التي تعمل في ظلها المنظمات الإنسانية. وبعد طول انتظار، بدأت تلك العملية صباح اليوم بعقد اجتماع بنّاء مع مفوض الشؤون الإنسانية. وستتناول جميع القيود الحالية بالبحث لجنة فنية إلى جانب الوزارات المعنية والأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية إذا رغبت في ذلك.

وقد تمثل الأسابيع القادمة فترة حاسمة لعملية شريان الحياة التي نضطلع بها لصالح أكثر من ٣ ملايين شخص. وقد تكون تلك الفترة هي الفرصة الأخيرة أمام المجلس وحكومة السودان والاتحاد الأفريقي والمتمردين وأمامنا جميعا لتجنب حدوث مأساة إنسانية أكبر كثيرا في أبعادها حتى من الكارثة التي نشهدها حتى الآن في دارفور. وأرجو أن يشكل الاتفاق الذي تم التوصل إليه في أديس أبابا، والذي سيحيط الأمين العام المجلس بشأنه عصر اليوم، منعطفا تاريخيا يؤدي إلى

شيء أفضل. ونحن كعاملين في الحقل الإنساني نعلق آمالا كبارا على هذا الاتفاق بشأن إعادة نشيط عملية السلام وتعزيز وقف إطلاق النار وفعالية حفظ السلام.

وأخشى ما نخشاه أن يهدر الوقت الآن في محادثات متعلقة بتعقيدات الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بدلا من استغلاله في النشر الفوري لقوة أكثر فعالية وتتمتع بولاية أكثر إيجابية. وتوقعاتنا بالنسبة لهذه القوة من منظوري الخاص بالمساعدات الإنسانية على النحو التالي. يجب أن تتمتع القوة بالولاية والموارد والقدرات والاستعداد اللازمة للانتشار على نحو استباقي في المناطق الحافلة بالخطر على المجتمعات السكانية المدنية، وأن يكون لها وجود ظاهر حيثما تشتد الحاجة إليها وأن تحمي السكان المدنيين من الهجوم ومن أعمال الاغتصاب والعنف الجنسي البشعة. ويجب أن تكون قادرة على البقاء بين الناس حين توشك الهجمات على الحدوث. ويجب أن تكون لها القدرة على التحقيق في الانتهاكات والإبلاغ عنها على وجه السرعة. ويجب أن تتمتع بالمرونة وخفة الحركة للاستجابة لطلبات المساعدة العاجلة من الطوائف المعرضة للتهديد، وهو ما كان ينبغي حدوثه في سربة وبيرمازا وجبل مارا على مدى الأيام الـ ١٠ الماضية وحدها. ويجب أن تستأنف مرافقة النساء والفتيات أو التواجد بينهن في أثناء جمعهن الحطب. وإذا طلب إليها يجب أن تكون لديها القدرة على تيسير مرافقة أو حماية العاملين في المجال الإنساني وموجوداتهم ووسائل نقلهم، بما في ذلك عن طريق تنظيم الدوريات في الممرات الإنسانية وطرق الوصول الرئيسية. ويجب أن تواجه بإصرار ما يُبذل من محاولات لتقييد حيز عملياتها أو فرض قيود على أنشطتها الخاصة بالرصد أو الحماية وأن تتصدى لتلك المحاولات.

ونعلم جميعا أن نشر هذه القوات قد يستغرق شهورا. ولكن سكان دارفور لا يمكنهم الانتظار يوما آخر. ومن الضروري لذلك أن نوقف الهجمات الآن.

واسمحوا لي أيضا بإبداء بضع تعليقات على الجزء الآخر من مهمتي، وهو المتعلق بمحادثات جوبا للسلام بين حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة. وأود أن أشكر المجلس على بيانه الرئاسي الأخير بشأن هذه المحادثات (S/PRST/2006/45)، لأني أرى أن جهود الوساطة الخاصة بالسلام الحالية بقيادة الأفريقيين في جوبا تتيح فرصة فريدة لإنهاء الصراع الذي استغرق ٢٠ عاما مع جيش الرب للمقاومة. وفيما عدا حوادث بسيطة، يجري احترام وقف القتال، مما يسمح لمئات الآلاف من المشردين داخليا ببدء العودة إلى شمال أوغندا. وآمال الملايين من الأوغنديين معلقة بنتائج ما يحدث في جوبا.

وفي الوقت ذاته، أدهشني ضعف عملية السلام، التي لم تحرز تقدما موضوعيا يذكر منذ إبرام اتفاق وقف القتال في شهر آب/أغسطس. وكان من رأي جميع الأطراف المعنية أن قيام الأمم المتحدة بجمع الأموال لمحادثات السلام، وعملها على تيسير تلك المحادثات، في المقام الأول من الأهمية. وحتى الآن، تعهدت ست جهات مانحة بتقديم ٤,٧ ملايين دولار لمشروع مبادرة جوبا التي يضطلع بها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وثمة جهات أخرى في طريقها للتبرع. وتقوم شراكة طيبة بين إدارة الشؤون السياسية وبين المكتب دعما لعملية الوساطة في جنوب السودان.

وفي أعقاب الدعوة التي وجهها جوزيف كوني ممثل جيش الرب للمقاومة وحظيت بكثير من الدعاية، اجتمعت معه في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ومع نائبه فنسنت أوتي والقادة المركزيين الآخرين في منطقة تجمع ري - كوانغبا الغربية، على خط الحدود بين السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وكان بصحبتي الوسيط الرئيسي، نائب رئيس حكومة جنوب السودان ريك ماتشار، وبعض أعضاء فريق الوساطة للسلام وحكومة أوغندا وممثلي المجتمع المدني. وعندما وصلنا إلى منطقة خالية من الأشجار وسط الغابة

بعد رحلة بالجو والبر، استقبلني فنسنت أوتي وعدة أعضاء في قيادته العليا ونحو ٥٠ فردا من مقاتلي جيش الرب للمقاومة، الذين بدا الكثيرون منهم صغار السن.

وفي اجتماعنا اللاحق، حثثت كوني على التحرك صوب إنهاء الصراع بسرعة وإيفاد كبار قادته إلى المباحثات وكفالة إعادة تجميع قوات جيش الرب للمقاومة في المناطق المتفق عليها. وأكدت مجددا مطالبتنا بأن يطلقوا سراح النساء والأطفال المختطفين وأن يبدوا بادرة إنسانية بالسماح بذهاب الجرحى والمرضى إلى المستشفى. ورغم أن أوتي وكوني للأسف ما زالا ينكران أي اختطاف للأطفال، فقد وافقا على أن يبلغنا جيش الرب للمقاومة في وقت لاحق من هذا الشهر بأسماء الأشخاص الذين يمكن لقوات الرب للمقاومة المتجمعة في منطقة أويني – كي – بول الشرقية أو حولها إخلاء سبيلهم وتسليمهم إلينا لرعايتهم.

وفيما يتعلق بعملية السلام، شكا كل من أوتي وكوني من استمرار قوات الدفاع الشعبية الأوغندية في شن هجماتها والقيام بتحركاتها في جنوب السودان، مما يحول دون دخول قوات جيش الرب للمقاومة إلى مناطق التجمع المتفق عليها، وخاصة في الشرق. وأثرت هذه المسألة مع كل من فريق الوساطة والرئيس موسيفيني في كمبالا. ولم يشيرا إلى مسألة المحكمة الجنائية الدولية إلا بشكل عابر. وأكدت استقلال المحكمة الجنائية الدولية وذكرت أن السلام لا يمكن أن يوجد بدون العدل. وأبلغني فنسنت أوتي صباح اليوم بالهاتف الساتلي بأنهم عاكفون على إعادة التجمع وأنهم سيلتزمون بوقف العمليات القتالية. كما وافق مرة ثانية على العودة إلى الاهتمام بمسألة إطلاق سراح غير المقاتلين وتسليمهم إلينا لرعايتهم.

في اجتماعي النادر مع جيش الرب للمقاومة، صدمني جنون الارتياب المستمر بين كبار قيادات ذلك الجيش. لذا، سيكون أساسيا لعملية السلام والعملية النهائية للتسريح ونزع السلاح والإدماج أن تبني الثقة وسط جيش الرب من خلال اجتماعات تعقد وجها لوجه مع ممثلي فريق الوساطة والمجتمع الدولي. وهذا ما يفسر أيضا الفصل بين سلسلة المطالب السياسية العامة لوفد الوساطة التابع لجيش الرب للمقاومة في جوبا، والاهتمام العاجل نوعا ما بالترتيبات الأمنية لدى القادة.

وفي كمبالا، أحطت الرئيس موسيفيني علما باجتماعي مع قيادة جيش الرب للمقاومة. وشجعته على إعطاء محادثات السلام مزيدا من الوقت والمساعدة في العملية بسحب قوات الدفاع الشعبي الأوغندية من مواقع تجعل تجميع قوات الجيش في أويني – كي – بول أكثر صعوبة. وقد شدد الرئيس موسيفيني على أن محادثات السلام ينبغي ألا تكون مفاوضات أشبه بعمل لا ينتهي، وأنه لكي يكون وقف إطلاق النار دائما، ينبغي لجميع قوات جيش الرب أن تتحرك إلى منطقتي التجميع المتفق عليهما.

وختاما، أعتقد أن عملية السلام في جوبا هي الأمل الأفضل على الإطلاق في وضع حد لهذا الصراع. لقد حان الوقت لذلك، فلا يجوز أن نترك هذه الفرصة تفلت منا بسبب موقف ''انتظر لترى''.

وفي رأيي أن الخطوات التالية أساسية لدعم الجهود المثيرة للإعجاب التي تبذلها الوساطة بقيادة حكومة جنوب السودان. ينبغي أن يكون هناك تمويل متواصل لجهود الوساطة ومراقبة وقف إطلاق النار من خلال مشروع مبادرة جوبا بقيادة مكتب منسق الشؤون الإنسانية. كما أنه يجب أن تكون هناك مساعدة سياسية مستمرة من الأمم المتحدة لجهود الوساطة، تقودها إدارة الشؤون السياسية. ويجب كذلك تعزيز جهود فريق رصد وقف الأعمال الحربية المكون من ممثلين للأطراف ووسطاء. وسيشارك ممثلو إدارة الشؤون

السياسية ومكتب منسق الشؤون الإنسانية بصفة مراقب، فيما تؤمن بعثة الأمم المتحدة في السودان النقل بطائرة هليكوبتر لفريق المراقبة، وهو ما يحتاج إليه كثيرا. وهناك حاجة أيضا إلى المزيد من المرافق الدائمة في ري – كوانغبا لإتاحة الفرصة لمزيد من الاجتماعات المنتظمة بين فريق الوساطة، ووفد الحكومة وقيادة جيش الرب للمقاومة. وأخيرا، يجب تقديم مساعدة فورية لمنطقتي التجميع لجعل التسريح الراهن أكثر جاذبية. وتقوم منظمة كاريتاس أوغندا حاليا بتوفير الغذاء والماء والرعاية الصحية في منطقتي التجميع.

تلك كلها جهود حيوية جارية، وهي إلى جانب الدعم السياسي المتواصل من مجلس الأمن، ينبغي أن تمكن محادثات السلام مع جيش الرب للمقاومة من تحقيق مزيد من التقدم، وتمكن نحو مليوني نازح في شمال أوغندا من العودة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد إيغلاند على إحاطته الإعلامية.

أدعو أعضاء المجلس الراغبين في الكلام أن يبلغوا أمانة المجلس بذلك.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): أشكر السيد إيغلاند على إحاطته الإعلامية المفيدة جدا، وعلى جهوده الدؤوبة للإبقاء على مشاكل دارفور والمشاكل المرتبطة برغبتنا في النهوض بمسؤولية الحماية في أولوية أعمال مجلس الأمن.

إن ما وصفه كان قدرا مثيرا للإعجاب من أعمال الإغاثة بين أنياب المعارضة على الأرض. وكما يقول، إن الأزمة في دارفور ذهبت إلى مدى بعيد جدا. وأثناء إصغائي إليه، وجدت نفسي مذعورة من وصف الأحداث في المخيمات والاعتداءات على المدنيين، ولكني كنت مندهشة أيضا للربط بين الأحداث التي وصفها على الأرض والعملية السياسية المتواصلة في أديس أبابا.

كنا مستعدين للترحيب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه مع حكومة السودان في اجتماع الأسبوع الماضي في أديس أبابا، وتهنئة الأمين العام ورئيس لجنة الاتحاد الأفريقي كوناري على جهودهما. لكنني أتطلع إلى الاستماع بعد ظهر اليوم إلى بعض التفسير لماذا كلما بدأت العملية السياسية تتقدم إلى الإمام، كانت الأحداث على الأرض تتراجع إلى الوراء. هناك علاقة لم ندرك أعماقها كليا.

ما يظهر، في اعتقادي، هو أن تقدم يوم الخميس هش، وأننا بحاجة إلى مزيد من الجهود في بعض الجوانب من حكومة السودان. وبالنسبة للحكومة البريطانية، سنقوم بأي دور يمكننا القيام به لتحويل اتفاق أديس أبابا إلى عمل ونتطلع إلى اجتماع قادة الاتحاد الأفريقي في وقت لاحق هذا الشهر، ونأمل أن يكون قادرا على اعتماد مجموعة محددة من التدابير التي ستسهم بشكل حاسم في السلام في دارفور. ولكن كما قال وكيل الأمين العام اليوم، ما لم تؤد هذه الجهود إلى تغيير ميداني فعلي للناس الذين يعانون حاليا، فإنها بكل وضوح ستذهب سدى.

وكما قلت، إن الوضع الذي وصفه السيد إيغلاند وتدهوره، مثيران للقلق العميق. إن مما يصعب فهمه، أن كل شخص حول هذه الطاولة في الاتحاد الأفريقي لديه الرغبة في رؤية هذا الصراع قد انتهى ورؤية الاحتياجات الإنسانية للشعب السوداني قد لبيت، فلماذا ينبغي أن يستمر القتال في شمال دارفور، وبمشاركة القوات الجوية لحكومة السودان بحسب التقارير. ومسألة أن الاعتداءات عطلت بوضوح اجتماعا لقادة المتمردين غير الموقعين، كانوا يناقشون فيه اتفاق السلام في دارفور، تجعل الأمر أكثر استعصاء على

الفهم. لذا، ندعو جميع الأطراف إلى التقيد بوقف إطلاق النار.

السيد وكيل الأمين العام، لقد أشرت إلى القيود التي فرضتها حكومة السودان على الوكالات الإنسانية، والتي خبرتها بصورة مباشرة أثناء زيارتك. ونشير إلى الضمانات التي تم الحصول عليها من حكومة السودان لتمديد سمة الإقامة للمنظمات غير الحكومية حتى عام ٢٠٠٧. ونحن نحث حكومة السودان على الوفاء بتلك الوعود.

كما أننا نشاركك، يا سيد إيغلاند، مخاوفك من أن يكون لهذا الصراع في دارفور أثر على المنطقة الأوسع، وخاصة على تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. ونأمل أن تكون توصيات بعثة التقييم التقني الموجودة حاليا في الميدان متوافرة لمجلس الأمن في أسرع وقت ممكن.

وأود الآن أن أتحول بإيجاز إلى شمال أوغندا. إننا ممتنون مرة أخرى لوكيل الأمين العام على إحاطته الإعلامية وجهوده الاستثنائية التي بذلها طوال السنوات لجعل الأزمة الإنسانية هناك موضع اهتمام العالم. فالأوضاع المعيشية لمئات الألوف من الناس الذين تلفهم هذه الأزمة لا تزال في غاية البؤس. لكن الوضع آخذ في التحسن، ومرد ذلك في معظمه إلى آفاق محادثات السلام بين حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة. وبالتالي أن مما له كل الأهمية متابعة تلك الجهود الإضافية التي وضعها وكيل الأمين العام لحل المشاكل في الميدان.

والبيان الرئاسي (S/PRST/2006/45) الذي أصدرناه الأسبوع الماضي دعما لوقف الأعمال القتالية بين الطرفين يحتاج إلى متابعة. وإننا نشجع جميع الأطراف على العمل على التوصل إلى نتيجة تفاوضية سلمية، تواكب تمنيات واحتياجات المجتمعات المحلية، وتكون أيضا متوافقة مع نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ونرحب بالدعم الذي استطاعت أن تقدمه الأمانة العامة في أسرة الأمم المتحدة وبقية هيئاتها. كما نود أن ننوه بالعمل الذي قامت به حكومة أوغندا مؤخرا، سعيا لمعالجة الوضع الإنساني في شمال البلد، مثل وضع خطة العمل الإنساني في حالات الطوارئ، ومشروع خطة السلام والازدهار والتنمية، التي هي قيد المناقشة حاليا.

وأود أن احتفظ بملاحظات حول عملية السلام ودارفور وخطط قوة الاتحاد الأفريقي/الأمم المتحدة لمناقشاتنا بعد ظهر اليوم.

السيد غاياما (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن وفدي، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على أخذكم المبادرة بعقد جلسة حول هذا البند من جدول الأعمال، فيما الوضع الإنساني قد تدهور بصورة لم يسبق لها مثيل عبر جزء كبير من أفريقيا، بسب الصراعات المسلحة التي ترافقها غالبا مشاهد ووقائع من النوع المأساوي.

ولا يمكننا إلا أن نشكر أيضا السيد إيغلاند، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على المعلومات التي قدمها لنا للتو. ووفدي ممتن له على جهوده الرامية إلى إيجاد حلول، والتي ينبغي أن تكون مصدر إلهام لنا جميعا في الجهود السياسية والتقنية التي نحتاج إلى بذلها لكي نضع حدا لتلك الأوضاع أو نخفض منها على الأقل.

ومن الواضح أن الحالة الإنسانية، مثلما فُسر لنا ذلك للتو، تدعو إلى التشاؤم. فتقييماتنا المتفائلة لا تعبر عن الحقائق الموجودة على أرض الواقع. وكما قالت زميلتنا ممثلة المملكة المتحدة، يبدو أن هناك مفارقة بين ما تم الإعراب عنه من تفاؤل على الصعيدين الدبلوماسي والسياسي، والحالة الحقيقية – أي الحالة كما يعيشها، بصورة خاصة، الأشخاص المشردون داخليا واللاجئون، الذين يروحون يوميا

ضحية أعمال عنف تُنفذ لأسباب غامضة، خاصة بشأن الحالة في دارفور والسودان.

أما في ما يتعلق بأوغندا وجيش الرب للمقاومة، فيسرنا أن نسجل تحقيق تقدم هام بدخول اتفاق لوقف إطلاق النار حيز النفاذ، في ٢٩ آب/أغسطس، تم تمديده في أول تشرين الثاني/نوفمبر. وهذا يبشر بالخير بالنسبة لمساعي السلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى. غير أننا نتطلع إلى أن تترجم مختلف الأطراف الفاعلة ما تعهدت به من التزامات إلى إجراءات ملموسة. ويؤمن وفد بلادي بأن المسائل المتعلقة بالمرأة والأطفال والأفراد غير المقاتلين، الذين يوجدون تحت حراسة جيش الرب للمقاومة حاليا، ستُحل فورا وبصورة نهائية تتماشى مع روح قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥).

وكما ذكرت سابقا، يساور وفد بلدي قلق بالغ إزاء الأحداث التي تتكشف في دارفور، والتي تشكل فيها حالة الصراع السائدة تهديدا لاستقرار المنطقة برمتها. ومنطقة شرق تشاد – التي تتحمل فعلا عبء أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ سوداني من دارفور المجاورة – تتأثر بهذه الحالة. وتم توجيه نداء لإقامة وجود دولي بغية صون الأمن في تلك المنطقة المتاخمة أيضا لجمهورية أفريقيا الوسطى. وكما قال السيد إيغلاند، يتجلى أحد أكثر الجوانب صعوبة في الثمن الباهظ الذي تدفعه المنظمات غير الحكومية ويدفعه العاملون في المجال الإنساني الذين، على ما يبدو، تعاملهم الجماعات المسلحة على أنهم أشخاص غير مرغوب فيهم. وستتطلب تلك الحالة زيادة التعبئة بمختلف مظاهرها لتمكين المنظمات غير الحكومية والعاملين في المجال الإنساني من الاضطلاع بمهامهم والتنقل دون قيود بين سائر أرجاء المنطقة.

وهنا أيضا في ما يتعلق بدارفور، أقل ما يمكن القيام به هو ضرورة الامتثال لوقف إطلاق النار. ولا بد من تمكين المنطقة من تنفيذ اتفاق أبوجا للسلام في دارفور – إن تعذر ذلك بصورة شاملة، فأقله بشكل تدريجي، حتى تُظهِر الأطراف التي لم توقّع على الاتفاق، على الأقل، الرغبة في الانضمام إليه.

واليوم، نعلق آمالنا على نتائج الاجتماع الرفيع المستوى الذي عُقد في أديس أبابا في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، بمشاركة الأمين العام، السيد كوفي عنان. وقد خلص ذلك الاجتماع إلى إمكانية إنشاء قوة مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للتدخل في دارفور. ونحن انتظرنا طويلا للبدء بتنفيذ صيغة من هذا القبيل.

وفي هذا الصدد، نعلم أننا سنطّلع بعد ظهر اليوم على المزيد من التفاصيل عن الحالة المتعلقة بالاتفاق. غير أننا نعتبر في هذه المرحلة، أن الفرصة متاحة لنا – في المجلس على الأقل – لمحاولة تنفيذ بعض مما اتخذناه من قرارات بشأن دارفور. وستتاح لنا الفرصة أيضا لنطّلع على السبل التي يمكن للمجتمع الدولي من خلالها دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، التي من الواضح أن الأحداث الجارية طغت عليها. وعلى المجتمع الدولي، بحكم اتساع نطاق هذه الأحداث وتعدد أوجهها، أن يبذل المزيد من الجهود ويعززها بشكل كبير.

وفي الختام، أود القول إن الاتحاد الأفريقي ما زال يحاول إقناع حكومة السودان بدعم الجهود التي تسعى جميع الجماعات الإقليمية الأفريقية إلى تعبئتها. وفي هذا الصدد، كان مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي يعتزم عقد اجتماع في برازافيل، عاصمة الكونغو في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، غير أن ذلك الاجتماع سينعقد الآن بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر في أبوجا، نيجيريا. ونتوقع اتخاذ قرارات هامة في ذلك الاجتماع. ونأمل أن تعلن حكومة السودان عن موافقتها حتى نتمكن من إضفاء طابع ملموس

على النتائج التي قد تتوصل إليها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي – وهما المنظمتان اللتان تعملان مع حكومة السودان. ومن الصعب تخيل أنه لن يكون بمقدور الحكومة السودانية أن تستجيب لمناشدات المجتمع الدولي الجارية، أو ألا تفسر تفسيرا إيجابيا الحقيقة المتمثلة في أن المجتمع الدولي يسعى لإيجاد السبيل الكفيل بتيسير المهمة على الحكومة السودانية، بإتاحة الفرصة للشعب كي يتوق إلى حياة أفضل.

وهذا تفسير يشاركه المجتمع الدولي وحكومة السودان على السواء. ويحدونا الأمل، مع الحلول التي يمكن أن نطورها من خلال الجهود السياسية والدبلوماسية الآخذة في أن تصبح ضرورية أكثر فأكثر في هذا الوقت، أن يبدأ تخفيف الخسارة الفادحة التي يعانيها المدنيون الأبرياء، وخاصة في دارفور.

السيد مايورال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود، بدوري، أن أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة. وأود أن أرحب بوكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد يان إيغلاند. ونعرب عن امتناننا وتقديرنا لتقاريره المنتظمة ويحدونا الأمل أن نواصل عقد هذه الجلسات في المستقبل.

بعد أن استمعنا بعناية لبيانه، سندلي ببعض التعليقات الموجزة. في ما يتعلق بشمال أوغندا وأنشطة جيش الرب للمقاومة، نشعر بالتشجيع لسماع تقييمه الإيجابي للمفاوضات في عملية جوبا. وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان أن نؤكد من جديد على الرسالة التي وجهها السيد إيغلاند والتي تتماشى مع الرسالة التي وجهها رئيس المجلس الأسبوع الماضي، وهي تقضي بتشجيع الأطراف على زيادة جهودها لإنهاء هذا الصراع والطويل والمؤلم التي تضمن بعض أسوأ الفظائع الممكن ارتكابها ضد السكان المدنيين. وينبغي أن يتم التوصل إلى اختتام ناجح لعملية السلام في أقرب وقت ممكن. وعلى الطرفين أن يحترما وفق إطلاق النار الذي تم الاتفاق عليه وينبغي لجيش الرب للمقاومة أن يفرج فورا عن النساء والأطفال وغير المقاتلين.

ونود أن ننوه بالتزام جوزيف كوني بالرد عن طريق اتخاذ تدابير إنسانية ملموسة وتحديد المرضى والجرحى في فترة زمنية معقولة. وإذا أريد للمجتمع الدولي أن يواصل هذه العملية، التي تمثل أفضل أمل لإحلال السلام كما قال السيد إيغلاند، فإن من الضروري أن يفي جيش الرب للمقاومة بوعده وان تطور حكومة أوغندا برنامجا للتعاون في شمال أوغندا بالمشاركة الكاملة للمجتمعات المحلية المتضررة.

وأود أن أختتم بياني بأن أبرز مرة أخرى أن أحد العناصر الأساسية لعملية المصالحة يتمثل في مساءلة الأشخاص المسؤولين بالدرجة الأولى عن ارتكاب الانتهاكات الشاملة لحقوق الإنسان. ولا يمكننا أن نحقق السلام على حساب العدالة. وسيتعين إيجاد حلول جديدة لجمع الهياكل النموذجية للتوفيق بين السكان المحليين والمعايير الدولية.

وفي ما يتعلق بالحالة في دارفور، هناك القليل جدا مما يمكن إضافته إلى الصورة القاتمة والمحزنة التي وصفت لنا. وإذا كانت حكومة السودان لا تسمح لوكيل الأمين العام إيغلاند بزيارة مناطق معينة في دارفور نظرا لاعتبارات أمنية، فقد نتساءل، ماذا يعني هذا من حيث توفير الأمن للملايين من الأشخاص المشردين داخليا الذين تتم مطاردتهم من ديارهم؟ وما الذي يمكن أن يرجوه المدنيون في حياتهم اليومية؟ وما هي الآفاق الموجودة لهم هناك إذا كانت الحكومة ذاتها التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حمايتهم تعترف بأن مناطق بعينها، وهي المناطق التي يعيش فيها هؤلاء المواطنون، خطيرة جدا؟

إن السيد إيغلاند وصف بوضوح الرعب السائد. ويتعين علينا الآن أن نرقى إلى مستوى التزامنا وان نقوم بالمزيد من العمل لحماية السكان في دارفور. وهؤلاء السكان لا يوجد من يساعدهم. وليس لديهم من يساعدهم. ولا يمكننا أن نسمح بموت المزيد من المدنيين بذريعة الدفاع الشرعي عن النفس. ونوافق السيد إيغلاند على أن اتفاق أديس أبابا، الذي سيحيطنا علما بشأنه الأمين العام بعد ظهر هذا اليوم، قد يمثل بداية اتجاه جديد لإجراء تحول في الحالة المؤلمة، وقد يخفف الوطأة على السكان في دارفور، وخاصة في ما يتعلق بتقديم المساعدة الإنسانية.

وفي الختام، نود أن نؤكد مجددا على تقديرنا للجهود التي يقودها السيد إيغلاند لتحسين حالة السكان المدنيين. ونقدر التزامه ونود أن نؤكد من جديد على التزام الأرجنتين بالعمل اليومي الذي تنطوي عليه حماية المدنيين في الصراع المسلح.

السيدة لوي (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبدأ بياني بمشاركة الآخرين في تقديم الشكر لوكيل الأمين العام يان إيغلاند على إحاطته الإعلامية الشاملة. وأود أن اغتنم هذه الفرصة لأعلق على الحالة في السودان والتطورات الايجابية التي حصلت مؤخرا في ما يتعلق بالحالة في شمال أوغندا. وفي الوقت ذاته، أود أن أؤكد على أن الحالات الإنسانية في عدد من البلدان الأخرى في أفريقيا تتطلب أيضا العناية الوثيقة للمجتمع الدولي.

إن أحد أغراض هذه الإحاطات الإعلامية بشأن الحالات الإنسانية هو توفير الفرصة للإنذار المبكر إزاء الأزمة الدولية التي تلوح في الأفق. ومن هذا المنطلق، فإن الأمر المزعج بشكل بالغ هو أننا اليوم نتلقى مرة أخرى إحاطة إعلامية من السيد إيغلاند، مفادها أن الحالة التي تواجه السكان المدنيين في دارفور ما زالت مماثلة بقدر كبير لما كانت عليه قبل ثلاثة أعوام. واليوم، لدينا أكثر من ٣ ملايين شخص يعولون على المساعدة الإنسانية، بزيادة بلغت أكثر من مليوني شخص خلال الأعوام الثلاثة الماضية.

والحالة في دارفور غير مقبولة ولا يمكن أن يسمح باستمرارها. ونشر قوة دولية ذات بأس وكفؤة على أرض الواقع يمثل الطريق الوحيد إلى الأمام – وهي حقيقة يتعين أن نقبلها جميعا. ويجب استمرار بذل جميع الجهود نحو تحقيق هذا الهدف مع شعور قوي بالإلحاح. ومثلت المشاورات الرفيعة المستوى بشأن الحالة في دارفور، التي عقدت يوم الخميس الماضي في أديس أبابا، خطوة هامة للغاية لكسر حالة الجمود مع حكومة السودان في ما يتعلق بالقرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦)، ونتطلع إلى أن تقدم لنا بعد ظهر اليوم إحاطة إعلامية مفصلة بشأن المناقشات التي جرت في ذلك الاجتماع.

ولا بد من استخدام الوقت بين الآن واجتماع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، المقرر عقده في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر في أبوجا، لتكثيف الجهود الرامية إلى إزالة أي مسائل تعترض طريق هدفنا المشترك، وهو بالتحديد، حماية أرواح المدنيين في دارفور. ونناشد الدول الإقليمية أن تبقى مشاركة وأن تبذل أقصى ما في وسعها لكبح هذا التوسع الخطير للصراع إلى صراع إقليمي كامل. وعلى جميع الأطراف في اتفاقي طرابلس وانجمينا أن تتمسك بالالتزامات التي قطعت في هذين الاتفاقين.

وبشكل متزامن، علينا أن نبذل كل الجهود الممكنة لتسريع العملية السياسية. وعلى جميع الذين لديهم تأثير خاص على الأطراف الفاعلة الأساسية أن يستخدموا تأثيرهم على أكمل وجه. ويمثل القبول الواسع لاتفاق السلام في دارفور شرطا مسبقا لإحراز تقدم حقيقي وإجراء تحسن كبير في الحالة الأمنية.

وعلى نحو أكثر تفاؤلا بكثير، أود أن أرحب باتفاق وقف الأعمال القتالية بين أوغندا والمتمردين – جيش الرب للمقاومة. وتمثل محادثات جوبا للسلام فرصة لا مثيل لها لإنهاء الصراع، ولإحلال السلام العادل والدائم في شمال أوغندا، ولتحسين الأمن في جميع أنحاء المنطقة. ونناشد الأطراف التوصل إلى اتفاق بشأن التسوية الشاملة في أقرب وقت ممكن. ونود أن نشيد بحكومة جنوب السودان على تيسيرها لمحادثات السلام، وبالمثل، نشيد بحكومة أوغندا على الدور الذي تضطلع به.

وستكون المفاوضات صعبة ومن المتوقع أن تحصل نكسات، ولكن ينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل كل الجهود لإبقاء المحادثات حية عن طريق دعم الوسطاء، والإسهام في تهيئة بيئة مؤاتية، تشمل تقديم التبرعات المالية، والتأكد من عدم إعطاء أي من الجانبين حجة للانسحاب من طاولة المفاوضات.

وبغية ضمان السلام الدائم، لا بد من التصدي للإفلات من العقاب. وكما ذكر السيد إيغلاند، إنها مسألة حساسة ولا بد لنا من إيلائها اهتمامنا المتواصل. ويجب على حكومة أوغندا أن ترقى إلى مستوى مسؤوليتها بغية التوصل إلى حل يتسق مع واجباتها في إطار القانون الدولي. ويمثل اعتماد مجلس الأمن في الأسبوع الماضي بيانا رئاسيا (S/PRST/2006/45) بشأن هذا الموضوع خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. ونعتقد أن التزام الأمم المتحدة القوي سيزيد من تحفيز عملية السلام.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالإشادة بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وخاصة بالسيد إيغلاند على دوره النشط في مجال الدعوة الذي ما برح يؤديه.

السيدة ولكوت – ساندرز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): أتقدم بدوري بالشكر إلى وكيل الأمين العام يان إيغلاند على إحاطته الإعلامية بشأن بعض التحديات الإنسانية الحاسمة المستمرة في أفريقيا. ونشعر بالامتنان له على تقريره المباشر بشأن مبادرة الوساطة التي قامت بها حكومة جنوب السودان لإنهاء أعمال التخريب التي يرتكبها جيش الرب للمقاومة. ونشكره أيضا على تقريره بشأن الحالة المتردية في دارفور. ونعرب عن تقديرنا للجهود المكثفة التي يبذلها وكيل الأمين العام إيغلاند لاسترعاء الانتباه إلى تلك المشاكل، بما فيها القيود المفروضة على الذين يحاولون إيصال المساعدات الإنسانية.

وتؤيد الولايات المتحدة عملية جوبا للسلام. ونرحب بالتوقيع على الاتفاق المحدد لوقف أعمال القتال في جوبا في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، الذي كان قد صيغ في المرة الأولى في ٢٦ آب/أغسطس. ونحث على الامتثال لذلك الاتفاق بوصفه خطوة صوب إيجاد حل سلمي للصراع الذي طال أمده في شمال أوغندا.

وتقدم الولايات المتحدة مساعدات كبيرة للمجتمعات المحلية المتأثرة بالصراع. وقد شمل ذلك تقديم ٧١ مليون دولار هذا العام لمعالجة الأزمة الإنسانية، وتكاليف مبادرات السلام واحتياجات إعادة التأهيل والتنمية في شمال أوغندا. وتشكل المساعدات الغذائية القسم الأكبر من هذه المساعدات. ويتركز ما تبقى على برامج فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ومبادرات مكافحة الملاريا، والتعليم، والتدريب وتحسين الإنتاجية الزراعية. وسنواصل تقديم المساعدة إلى المنطقة، خصوصا لأن السكان المشردين داخليا يعودون إلى ديارهم. وفي انتظار إبرام اتفاق سلام ناجح، سندعم جهود إعادة الإعمار كذلك.

ومن دواعي سرورنا بداية استخدام المجتمع الدولي لنهج المجموعات في جهود تستهدف تلبية الاحتياجات

الإنسانية للمشردين داخليا في شمال أوغندا. بيد أننا، نعتقد أنه من الضروري تحسين التنسيق بين الحكومات والوكالات المنخرطة في تلك الجهود.

ولا يزال إنهاء العنف في دارفور يشكل إحدى أهم أولويات الولايات المتحدة. وسنواصل العمل بشكل وثيق مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وشركائنا الدوليين من أجل إنهاء العنف في دارفور، ومساءلة الأفراد عن الفظائع التي ارتكبت وضمان تقديم الإغاثة الإنسانية. ويحدونا الأمل في أن يؤدي توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في الاجتماع المعقود في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر بأديس أبابا إلى إحلال السلام والأمن لشعب دارفور.

وتقدم الولايات المتحدة مساعدات إنسانية كبيرة للسكان المتضررين في دارفور وإلى اللاجئين السودانيين في تشاد. ولدينا أيضا مبالغ مالية متوفرة من أجل الاستجابة بطريقة فعالة في حال حدوث زيادة هائلة في أعداد اللاجئين والسكان المشردين داخليا. وفي العام المالي المنصرم، قدمنا ما يربو على ٥٠٠ مليون دولار من المساعدات الإنسانية في دارفور وشرقي تشاد. ونحن ندعم العديد من المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية التي تقدم المساعدات. وتتفاوت تلك الأنشطة الإنسانية من تقديم المساعدات الغذائية إلى توفير المساعدات النفسية لضحايا الصدمات.

بيد أننا لا نزال على اقتناع بأن ذلك لا يكفي. وفي سبيل إنهاء المعاناة وإنقاذ الأرواح في دارفور، ينبغي نشر أفراد عملية فعالة لحفظ السلام وفقا للقرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦)، تحت قيادة الأمم المتحدة ورقابتها.

السيد أوشيما (اليابان) (تكلم بالانكليزية): نتقدم بالشكر إلى وكيل الأمين العام إيغلاند على إحاطته الإعلامية. ونشكره أيضا على جهوده التي لا تعرف الكلل الرامية إلى إطلاع المجلس على الحالة الإنسانية في أفريقيا وفي أجزاء أخرى من العالم وتناول المشاكل العملية بطريقة بناءة ونشطة جدا.

أولا، فيما يتعلق بالحالة في دارفور، نشعر بالقلق البالغ إزاء استمرار الصراع وتدهور الحالة الإنسانية على النحو الذي عرضه السيد إيغلاند بالتفصيل. فالهجمات على المدنيين الأبرياء مستمرة والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي متواصلة بما لا يحصى. ونحن نحث بشدة كل الأطراف على ضمان حماية المدنيين. وفي سبيل ضمان ذلك، فإنه من الأهمية بمكان التنفيذ المطرد بدون إبطاء للمساعدات التي تم الاتفاق من حيث المبدأ على تقديمها إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان من قبل الأمم المتحدة وغيرها.

ونسلم بأن اجتماع أديس أبابا في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ قد شكّل خطوة هامة إلى الأمام في بناء علاقة تعاونية بين حكومة السودان والمجتمع الدولي، ويحدونا الأمل في إمكانية التوصل إلى اتفاق بشأن تعزيز أنشطة حفظ السلام في دارفور عن طريق الحوار البنّاء قريبا. وفي هذا الصدد، نأمل أن يسفر اجتماع مجلس السلم والأمن المزمع عقده آخر هذا الشهر عن المزيد من التقدم نحو حل سياسي في دارفور.

ونشعر بالقلق أيضا إزاء سقوط الضحايا والمشردين داخليا الجدد الذين تمخضت عنهم زيادة حدة الصراع في دارفور. ولمعالجة هذا الأمر، لا يسعنا أن نقبل الحالة الراهنة التي يُحرم فيها السكان من المساعدات الإنسانية أو تقيد فيها إمكانية وصولها إليهم بشكل كبير. ولا بد من ضمان سلامة العاملين في المجال الإنساني، فضلا عن إمكانية الوصول إلى المناطق المتضررة.

وتمثل كفالة الأمن الخطوة الأولى لتقديم المساعدة الإنسانية الفعالة. ولا يمكن فصل الجهود الرامية إلى تحسين الحالة الإنسانية عن الجهود المبذولة على الجبهة

السياسية – وخاصة كفالة وقف أعمال القتال على وجه السرعة وتطوير العملية السياسية والقيام بأنشطة فعالة لحفظ السلام. ومن الأهمية بمكان للأطراف غير الموقعة على اتفاق دارفور للسلام أن تنضم إلى الاتفاق الذي تدعو إليه حكومة السودان والبلدان ذات الصلة. ونحث بشدة كل الأطراف غير الموقعة على المشاركة في هذه العملية.

واليابان، من جهتها، ما برحت تعمل مع حكومة السودان على الصعيد الدبلوماسي عن طريق إرسال مبعوث خاص عن وزارة الخارجية في شهر تشرين الأول/أكتوبر وعن طريق زيارة وزير الخارجية لام أكول أجاوين إلى اليابان هذا الشهر. وسنواصل جهودنا للعمل مع حكومة السودان في سبيل المساعدة على التوصل إلى اتفاق دبلوماسي على وجه السرعة، وبالتالي تحسين الحالة الإنسانية في دارفور وتوطيد السلام. وستؤيد اليابان كذلك تقديم المزيد من المساعدات الإنسانية للسكان المتضررين في دارفور.

وفيما يتصل بشمال أوغندا، نشيد بمنسق الإغاثة في حالات الطوارئ على مساعيه الحثيثة في مجال تقديم المساعدة في محادثات السلام في أوغندا عن طريق الاجتماع بالرئيس موسفيني وبقائد جيش الرب للمقاومة، جوزيف كوني. ويشكل انسحاب قوات الدفاع الشعبي الأوغندية من نقاط التجمع نتيجة ملموسة لتلك الجهود ونأمل أن يسهل ذلك الانسحاب تنفيذ اتفاق وقف أعمال القتال بين الحكومة وجيش الرب للمقاومة.

وعلى الرغم من البطء في إحراز تقدم في المشاورات، ننوه بجهود الوساطة التي تبذلها سلطات حكومة جنوب السودان، ونأمل أن يستمر فريق رصد اتفاق وقف أعمال القتال في الإشراف بشكل وثيق على تنفيذ الاتفاق.

وعلى الرغم من صعوبة التفاؤل، باعتبار تجربة الماضي، لا بد لنا من مواصلة العمل لتحقيق نجاح المشاورات لئلا تضيع فرصة إحلال السلام. ولقد اعتمد مجلس الأمن بيانا رئاسيا في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر (S/PRST/2006/45)، ولا بد لنا من مواصلة إيلاء الاهتمام الوثيق للحالة.

وفي شمال أوغندا، قدمت اليابان أيضا مساعدة إنسانية بصورة ثنائية وعن طريق المنظمات الدولية، بما فيها برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

ومن المشجع أن نسمع أن الوضع الأمني في شمال أوغندا قد تحسن بشكل ملموس في الأشهر الماضية، وأن عودة النازحين تسارعت وتيرتها. ونعتزم النظر في تقديم مزيد من المساعدة لكي يستمر هذا التوجه الإيجابي.

ونود أيضاً أن نشجع الأمم المتحدة التي لها وجود في شمال أوغندا، على تعزيز مساندتها لتفعيل لجنة الرصد المشتركة وتقديم معلومات مفصلة عن الحالة – هنا في نيويورك وعلى الأرض في أوغندا.

وختاماً، نثني على جهود مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبالأخص جهود منسق الإغاثة في الحالات الطارئة، السيد إيغلاند، في معالجة الحالة الإنسانية الحرجة في أفريقيا وأماكن أخرى من العالم.

السيد لاكروا (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة، وأشكر وكيل الأمين العام يان إيغلاند على الجهود التي يبذلها وعلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها.

وأود أن أدلي ببعض الملاحظات فيما يتعلق بدارفور.

أولاً، بالنسبة للجهود الإنسانية الدولية، فنحن نشهد اليوم الخطر الماثل في انسحاب عدد من المنظمات الإنسانية للافتقار إلى الموارد. وتكلفة العمليات على الأرض تتزايد باطراد، نتيجة للجوء المتزايد إلى النقل الجوي لإيصال

المساعدة. وكما أشار السيد إيغلاند، هذه أكبر عملية إنسانية في العالم، واحتياجاتها هائلة. ولا بد لنا أن نواصل دعم العاملين في المجال الإنساني هناك حتى يتسنى لهم مواصلة عملهم على الأرض.

وفرنسا قدمت حتى الآن ٧٦ مليون يورو في مساعدات ثنائية ومتعددة الأطراف لدارفور. ويجب أن يواصل المانحون بذل جهودهم، لاسيما في ضوء العودة المنشودة للاجئين والنازحين لأنهم يحتاجون إلى مساعدات مستهدفة لإعادة إدماجهم بعد صدمة النزوح والتشرد. وفي المراحل الأولى، لا بد أن توفر لهم نفس الخدمات التي كانوا يتلقونها في المخيمات.

ثانياً، إننا نشعر بالقلق لتدهور الحالة في دارفور مجدداً منذ أيلول/سبتمبر، وخاصة في الشمال الغربي. والحالة، التي كانت مأساوية بالفعل، أصبحت لا تطاق. وهناك عدة أسباب لذلك: تزايد انعدام الأمن، واستمرار عرقلة المساعدات، والقيود الإدارية المفروضة على المساعدات الإنسانية، التي أشار إليها السيد إيغلاند آنفاً.

وفي هذا السياق، يود وفدي أن يثني على العمل الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في دارفور، ولاسيما مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية.

ثالثاً، يرحب وفدي بالتقدم المحرز في اجتماع أديس أبابا المنعقد في الأسبوع الماضي، كما نرحب بآفاق حوار جديد بشأن الحالة في دارفور. وهذا الاجتماع سمح بالتأكيد مجدداً على الرؤية المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. والمنظمتان على استعداد لمضاعفة جهودهما بشكل كبير من أجل إعادة السلام إلى المنطقة، وقد اتخذتا نهجاً أصيلاً يقوم على أساس التزام مشترك من جانب المنظمتين على الأجل الطويل.

ويتعين على مجلس الأمن أن يتأكد من أن أي تواجد لحفظ السلام في المستقبل، أياً تكن آلياته، سيكون قادراً على الإسهام بفعالية في جعل السكان المدنيين أكثر أمناً. ووفدي يتوقع من حكومة السودان أن تتوخى الحذر في معالجتها للمسائل التي تنشأ عن تنفيذ نتائج اجتماع أديس أبابا.

وأود أيضاً أن أدلي بملاحظتين رئيسيتين.

أولاً، إن زيادة الوجود الدولي لحفظ السلام لا يمكن أن يكون مؤثراً بالكامل إلا إن تمكنت الأطراف من التوصل إلى وقف لإطلاق النار وتنفيذه فعلياً ومن استئناف العملية السياسية التي بدأت باتفاق أبوجا.

ثانياً، لا يمكن حل أزمة دارفور بدون مراعاة الآثار الإقليمية المترتبة على ذلك في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي تشاد. ونحن ندرك أن هذا البعد الإقليمي كان في صميم المناقشات التي جرت بين رؤساء دول المنطقة في طرابلس بالأمس. وننتظر باهتمام كذلك التوصيات التي سيقدمها الأمين العام إلى المجلس في المستقبل القريب بشأن وجود الأمم المتحدة في تلك المناطق من تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى المتاخمة للسودان.

وفيما يتعلق بمسألة دارفور، أود أن أوجه للسيد إيغلاند بعض الأسئلة حول المسألة التي أثارها بشأن تدمير الهياكل التقليدية. ما هو حجم تلك الظاهرة ومدى انتشارها؟ وكيف يمكن للمجتمع الدولي أن يرد على تدمير المجتمعات المحلية والنسيج الاقتصادي للبلد نتيجة للصراع؟ وهل يمكن لتلك الهياكل التقليدية، أو ما تبقى منها، في بعض الحالات أن تكون قناة فعالة لتوزيع المساعدات، أم أن علينا أن نعتمد حصرياً ومباشرة على المنظمات غير الحكومية والمنظمات المحلية؟

أخيراً، أود أن أبدي بضع ملاحظات موجزة بشأن الحالة في أوغندا وجيش الرب للمقاومة.

أولاً، ترحب فرنسا بتجديد وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في ١ تشرين الثاني/نوفمبر بين حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة. ونرحب أيضاً بجهود الوساطة التي بذلتها حكومة جنوب السودان والجهود التي بذلها السيد إيغلاند مساندة لها. والمجتمع الدولي يركز الآن على هذين الطرفين، الأمر الذي ينبغي أن يترجم تلك الآمال التي انبثقت عن مناقشات جوبا إلى واقع.

وفرنسا ترحب بتحسن الأوضاع الإنسانية على أرض الواقع، وبعودة بعض النازحين إلى ديارهم، وبإنشاء لجنة متابعة مشتركة لخطة الطوارئ.

أما النقطة الثانية فتتعلق بأوغندا والأشخاص غير المقاتلين الذين يحتجزهم جيش الرب، وتحديداً الحالة في أشولي والأطفال السودانيين الذين لم يرجعوا إلى أسرهم بعد، إذ لا بد أن يطلق سراحهم. ونحث حكومة أوغندا على وجيش الرب للمقاومة على التعاون الكامل مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، المتواجدين على الأرض لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) المعني بالأطفال والصراع المسلح. ونطلب منهما بصورة خاصة وضع خطط عمل لتسريح كل الأطفال، وذلك بالاشتراك مع اليونيسيف والمفوض السامي لحقوق الإنسان. فالأطفال لا بد أن يكونوا أولوية بالنسبة لكل من الطرفين، وكذلك بالنسبة للمجلس الذي يجب أن يُبقي حالتهم قيد نظره من خلال الفريق العامل المعني بالأطفال والصراع المسلح.

أخيراً، أود أن أؤكد، مثلما فعلت وفود عدة في وقت سابق، أن أشد الجرائم خطراً يجب ألا يفلت مرتكبوها من العقاب. وكما قال السيد إيغلاند، لا يمكن أن يكون هناك سلام بدون عدالة.

السيدة بابادوبولو (اليونان) (تكلمت بالانكليزية): أشكر السيد إيغلاند على إحاطته الإعلامية عن الحالة الإنسانية في دارفور وفي شمال أوغندا، وأشكره أيضاً على جهوده المكثفة ودوره الدعوي والعمل الهام الذي يؤديه في المجال الإنساني.

وكون السيد إيغلاند، وهو أرفع مسؤول في الأمم المتحدة في هذا المجال، قد اضطر إلى اختصار زيارته لأنه مُنِع من دخول جبل مرَّة وطويلة ومناطق أخرى، أمر يدلل على التعقيدات التي ينطوي عليها الوصول الإنساني. وهناك ٤ ملايين نسمة يحتاجون إلى المساعدة، ويجب أن تقدم لهم تلك المساعدة. وأنا أوافق السيد إيغلاند في أن الوقت قد حان للعمل.

وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان تمديد رفع القيود المفروضة على العاملين في المجال الإنساني في السودان إلى عام ٢٠٠٧. ويقلقنا بشدة حقاً أن بعض المنظمات الإنسانية، مثل المجلس النرويجي للاجئين، قد اضطرت إلى وقف أنشطتها. وعلى الجانب الإيجابي، نرحب بموافقة وزير الشؤون الإنسانية في السودان على العمل مع الأمم المتحدة على رفع القيود.

ويجب أن يستخدم الاتفاق الذي تم التوصل إليه يوم الخميس في أديس أبابا في إحراز تقدم في المجال الإنساني. وينبغي أن تتوقف عمليات التأويل والتفسير الخاطئ لما تم الاتفاق عليه، ولا بد من تأكيد الاتفاق النهائي في الاجتماع المقبل لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

وينبغي للقوة الأفريقية المعززة حماية المدنيين وتوفير الأمن للعاملين في المجال الإنساني وغيرهم. وفي هذا السياق، أعتبر التوصيات التي قدمها السيد إيغلاند اليوم مهمة بشكل خاص.

ونحن ندعم عملية السلام في جوبا، ونعتقد أنها تمثل تقدماً حقيقياً يمكن أن يؤدي إلى وضع نهاية لصراع طويل ووحشي بصورة خاصة.

ونعتبر اجتماع السيد إيغلاند مع جوزيف كوني تقدماً أيضاً. فقد كانت هذه أول مرة تتاح فيها فرصة للمجتمع الدولي ليوضح لقائد جيش الرب للمقاومة أهمية المسائل الإنسانية. وأثناء إحاطة معلومات المتابعة المتوقعة اليوم نأمل أن نسمع عن تحقيق تقدم في التغلب على المشاكل الخطيرة التي نتجت عن أعمال جيش الرب للمقاومة في المنطقة.

وحسبما نرى، ستكون أهم مسألة في الشهور القادمة في شمال أوغندا إيجاد طريقة للتوفيق بين الحاجة إلى تحقيق السلام ومقاومة الإفلات من العقاب واحترام عملية المحكمة الجنائية الدولية. وفي الأجل القصير، ينبغي ألا تدخر الجهات الفاعلة الإقليمية والمجتمع الدولي أي جهد لضمان تخصيص موارد كافية لشمال أوغندا، بما في ذلك الموارد المخصصة للجهود المبذولة في المجال الإنساني وللعملية المستدامة لإعادة إدماج السكان الذين تضرروا من الصراع. وفي هذا المجال، نشيد بحكومة أوغندا على خطتها لإنعاش المنطقة وتنميتها.

السيد بوريان (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): ونحن أيضاً نود أن نشكر وكيل الأمين العام إيغلاند على إحاطته الإعلامية.

يساورنا قلق عميق إزاء الحالة الإنسانية المتدهورة في دارفور، وتزايد أعداد المشردين داخلياً واللاجئين، دون وصول المساعدات الإنسانية نتيجة للهجمات الجديدة والأنشطة الإجرامية التي تمارسها الميليشيات المسلحة في المنطقة، بما في ذلك داخل وحول مخيمات اللاجئين في دارفور وشرق تشاد. ونشعر بفزع لما تنقله الأنباء من دارفور عن موجة جديدة من العنف ضد المدنيين.

وفي هذا الصدد، نستنكر فشل حكومة السودان في حماية مواطنيها ومعالجة مسألة إفلات الجناة من العقاب. ونتفق مع السيد إيغلاند في أنه ينبغي اتخاذ جميع التدابير اللازمة لوقف جميع الهجمات وإعادة تحقيق وقف إطلاق النار وجميع الأعمال العدائية قبل أن ينخرط جيل كامل من الشباب في القتال، مما يزيد المعاناة الإنسانية وتصعيد الصراع إلى كارثة ومواجهة إقليميتين كبيرتين.

وندعو حكومة السودان أيضاً إلى إزالة جميع العقبات البيروقراطية التي تعوق استمرار جهود أفراد ووكالات المعونة الإنسانية الذين يقدمون المساعدة لتخفيف معاناة أربعة ملايين شخص بحاجة إلى مساعدة إنسانية. ونأمل أن تفهم حكومة السودان أن تعاون ومشاركة المجتمع الدولي النشطة في معالجة الأزمة في دارفور يخدم مصلحة الشعب السوداني بأسره ومصلحة جميع مواطني السودان.

وفي هذا السياق، لا نزال مقتنعين بأن الرد السريع والقوي من جانب المجتمع الدولي ضروري لمساعدة الشعب السوداني والسلطات السودانية على معالجة الوضع المتدهور على الأرض وإعادة عملية السلام إلى مسارها على أساس اتفاق دارفور للسلام.

وفي هذا الصدد، نرحب بالاتفاق على عملية مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، الذي تم التوصل إليه في الأسبوع الماضي في أديس أبابا. وفي نفس الوقت، ندعو جميع أصحاب المصالح إلى الاستمرار في التعاون بروح طيبة وبناءة لحل جميع القضايا العالقة، وليتسنى نشر قوة لحفظ السلام يوثق بها وتكون قادرة على حماية المدنيين وتأمين الظروف الملائمة لتنفيذ اتفاق دارفور للسلام في أسرع وقت ممكن.

أتطرق بإيجاز إلى الحالة في شمال أوغندا وجيش الرب للمقاومة، حيث يشجعنا التقدم المحرز في محادثات السلام بين حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة، وكذلك التقدم المحرز في معالجة الحالة على الأرض، بما في ذلك تحسين وصول المساعدة الإنسانية إلى المشردين داخلياً في شمال أوغندا. وفي نفس الوقت، نتفق مع السيد إيغلاند في أن مشاركة المجتمع الدولي النشطة مهمة جداً ويجب أن تستمر لضمان أن تسفر عملية السلام في جوبا عن نتائج ملموسة فيما يتعلق بوضع نهاية لهذا الصراع المرير، وتمكين نحو مليوني شخص مشرد في شمال أوغندا من العودة إلى ديارهم.

وفي الختام، أود أن أشدد على أننا سنرحب بأي معلومات تكميلية تقدمها الأمانة العامة عن التطورات في شمال أوغندا. ونعتقد أن على مجلس الأمن أن يواصل دوره النشط في دعم عملية السلام التي استهلت في جوبا.

السيد ليو زنمين (الصين) (تكلم بالصينية): بداية، أود أن أشكر وكيل الأمين العام إيغلاند على إحاطته الإعلامية. ونعتقد أن زيارة السيد إيغلاند إلى شمال أوغندا ودارفور مرة أخرى زادت من اهتمام المجتمع الدولي بالحالة في المنطقة. ويتضح من إحاطته الإعلامية أن الحالة الإنسانية في دارفور وشمال أوغندا لا تزال خطيرة. وينبغي أن يستمر مجلس الأمن في إيلاء الاهتمام للحالة الإنسانية في هاتين المنطقتين. فضلاً عن ذلك، ينبغي أن نكثف جهودنا لحل المشاكل في هاتين المنطقتين. إن المسائل الإنسانية والسياسية والأمنية متشابكة وتؤثر إحداها على الأخرى. وعدم توفر الاستقرار الضروري يجعل تخفيف الأزمة الإنسانية صعباً.

وفيما يتعلق بالحالة في شمال أوغندا، أن إيجاد حل مناسب لمسألة جيش الرب للمقاومة سيكون له تأثير كبير على الحالة في شمال أوغندا وعلى الاستقرار في البلد بأسره.

وترحب الصين بتوقيع اتفاق وقف الأعمال العدائية بين حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة في آب/أغسطس الماضي. ونتوقع أن نرى تنفيذ الأحكام ذات الصلة من هذا الاتفاق.

ونحن ممتنون للجهود التي يبذلها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لتدبير أموال لمحادثات السلام وتقديم المساعدة والدعم لأمانة محادثات السلام وفريق الرصد المعني بوقف الأعمال العدائية. ونأمل أن يتوصل ممثلو حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة بسرعة إلى اتفاق بشأن المسائل السياسية ذات الصلة، وأن يحرزوا تقدماً في محادثات السلام، وأن يحققوا نتائج إيجابية.

وتعرب الصين عن قلقها إزاء الحالة الإنسانية في دارفور، في السودان، وعلى الحدود بين السودان وتشاد. ويتوقف تخفيف الحالة الإنسانية بصورة أساسية على استعادة الأمن وتحقيق تقدم في عملية السلام. ونناشد حكومة السودان والأطراف المعنية تقديم المساعدة الإنسانية والسماح بوصول العاملين في المجال الإنساني. وفي هذا الصدد، تم التوصل مؤخراً إلى توافق آراء مهم في المحادثات الرفيعة المستوى، المعقودة في أديس أبابا.

ونعلم أيضاً أن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي اتخذ قرارات هامة أيضاً تتعلق بحل مشكلة دارفور. ونأمل أن تغتنم جميع الأطراف هذه الفرصة التاريخية النادرة لزيادة وتيرة المشاورات وتحقيق تقدم بشأن حل سليم وشامل لمسألة دارفور. ونأمل أيضاً أن تتحسن الحالة الإنسانية بتسريع العملية التي تهدف إلى تحقيق تسوية سياسية في دارفور.

السيد ماهيغا (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أتقدم كذلك بجزيل الشكر إلى السيد إيغلاند على تقريره الأخير عن الوضع الإنساني في أفريقيا مع

تركيزه على دارفور ومحادثات السلام في جوبا. ومما يؤثر في نفوسنا التزامه وشعوره اللذان طالما اتسم بهما عمله بصفته وكيلا للأمين العام للشؤون الإنسانية. لقد ألهم الكثيرين للعمل، ولكن كما أشار السيد إيغلاند، ما زالت هناك تحديات عديدة، وفي بعض الحالات وصلت الأوضاع إلى حالة متردية.

إن الوضع الراهن في دارفور ما زال كما كان عليه في سنتي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ بل ويزداد سوءا. فالعمليات العسكرية الحكومية وأنشطة المليشيات تستمر دون هوادة، وفي بعض الحالات دون عقاب. ومن المفيد أن نتذكر أن مجلس الأمن قد اتخذ خلال عام ٢٠٠٥ قرارين هامين لتسهيل عملية السلام في أبوجا والعمل الإنساني في دارفور. والمجلس ملتزم بإعادة النظر في هذين القرارين ومحاولة التوصل إلى توافق جديد في الآراء للمضي قدما بعملية السلام، وحماية المدنيين، والمساعدة في توفير الحماية للعمل الإنساني في دارفور.

إن عملية السلام في دارفور لم تكن مثالية و لم يكن الاتفاق بالتأكيد أفضل اتفاق. إن احتمالات تنفيذه آخذة في التراجع. لكنه الإطار الوحيد للحل المتعدد الأطراف والمتعدد الأطياف. ومجلس الأمن بشراكة مع الأطراف المعنية الأخرى، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، ينبغي أن يحاول إنقاذ الاتفاق. وإلا فسيعطي الحكومة السودانية ذريعة للقيام بعمل عسكري أحادي الجانب بدلا من اللجوء إلى عملية سياسية. وينبغي للمجلس أن يدرك ضرورة التعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي للنظر في كيفية إنقاذ اتفاق السلام.

إن بعثة السلام في دارفور التابعة للاتحاد الأفريقي ما زالت تعمل على أساس اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار ووقف جميع الأعمال العدائية، و لم تتمكن حتى الآن من تنفيذ عملية أبوجا للسلام. ولقد مُددت بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور عدة مرات، ولكن ولايتها التنفيذية لم تُعدل بصورة كبيرة و لم يتم تعزيزها. تجدد المناقشات بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والسودان والأطراف الأخرى ذات المصلحة في أديس أبابا ينبغي أن يكون فرصة لبناء الثقة المطلوبة إلى حد كبير لإحداث تقدم في معالجة الوضع الذي وصل إليه تنفيذ عملية سلام أبوجا أو عملية السلام في دارفور.

وينبغي أن نولي أهمية خاصة لمسألة أمن مخيمات النازحين في دارفور ومخيمات اللاجئين في تشاد. وبينما تتفكك الأطراف المتحاربة، يزداد معها احتمالات لجوء هذه الأطراف إلى البحث عن قواعد لها في مخيمات اللاجئين والمشردين. ويمكن لهذا أن يزيد من تفاقم الوضع الحالي المتأزم بين السودان وتشاد وبين السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى. وعليه، فإنه من الأهمية بمكان، ونحن ننظر في مجمل الوضع الأمني في المخيمات، أن نأخذ بعين الاعتبار هذا البعد الإقليمي.

وتحت قيادة السيد إيغلاند، ازداد الانتباه العالمي للوضع في دارفور، حيث نشاهد إعلانات في كبريات الصحف العالمية وتجمعات حول العالم دعما لقضية أهل دارفور. لقد قام السيد إيغلاند بتعبئة الموارد لأكبر عملية إنسانية في العالم اليوم. وهو شجع على تنسيق عمل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية مع الصندوق المركزي للإغاثة في حالات الطوارئ. وينبغي للتقرير عن الاتساق على مستوى منظومة الأمم المتحدة في الأعمال الإنسانية أن يزيد من تعزيز التنسيق داخل مجتمع الأمم المتحدة الإنساني. وينبغي لمجلس الأمن أن يوفر الدعم السياسي المطلوب لهذه المبادرات التي بدأها السيد إيغلاند.

وأما عن محادثات جوبا للسلام، فإننا نهنئ السيد إيغلاند على نجاحه في عقد اجتماع مع جوزيف كوني

وفينسنت أوتي. فعادة، الالتقاء بمثل هؤلاء الناس ليس في منتهى السهولة، ويتطلب الكثير من التخطيط والشجاعة. ونأمل أن يستمر السيد إيغلاند في الحوار معهما، خاصة في القضايا الإنسانية الهامة، ولا سيما مسألة النساء والأطفال المختطفين.

لقد قطعنا شوطا طويلا. وينبغي ألا تضيع منا هذه الفرصة مرة أخرى. فهذه المحادثات تختلف اختلافا نوعيا عن المحادثات السابقة. إن قيام حكومة جنوب السودان بدور الميسّر له أثر كبير. واشتراك الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يضمن حصول هذه المحادثات على الدعم الضروري. ويجب أن يكون هناك سلام وعدالة. وينبغي ألا يتم تحقيق أحدهما دون الآخر. وينبغي عدم الإفلات من العقاب، لكن ينبغي معالجة هذه القضايا بكياسة دون الإضرار بالأهداف الاستراتيجية للسلام والعدالة.

وعلى المجتمع الدولي أن يعمل عن كثب مع حكومة أوغندا وجميع الأطراف المعنية لمعالجة الوضع الإنساني في شمالي أوغندا، وكذلك لاحتواء الوضع، بحيث لا يصبح تحديا إقليميا.

السيد البدر (قطر): نشكر السيد إيغلاند على الإحاطة الإعلامية التي قدمها للتو عن تطورات الوضع الإنساني في كل من دارفور وشمال أوغندا، وعلى الجهود المبذولة التي يقوم بها لمعالجة الوضع الإنساني هناك. وكم يؤسفنا أن نرى تردي الأوضاع الإنسانية في كلتي المنطقتين اللتين ذكرهما السيد إيغلاند في تقريره، وخاصة أثر تردي الأوضاع على النساء والأطفال الذين هم أكثر الفئات عرضة لعدم الاستقرار وانعدام الأمن.

وفيما أشار إليه السيد إيغلاند بخصوص ما جرى من اتفاق في أديس أبابا بين الحكومة السودانية والاتحاد الأفريقي والمؤشرات الإيجابية التي تمخض عنها الاتفاق، فإن وفدي يعلق آمالا كبيرة على نجاح هذا الاتفاق في إعادة الأمن والاستقرار إلى إقليم دارفور والتوصل إلى حل لمشكلة النازحين هناك. إن وفدي كذلك يتطلع إلى الاستماع إلى تقرير الأمين العام عن هذا الاتفاق عصر اليوم في جلسة المشاورات غير الرسمية.

أما فيما يتعلق بعملية السلام في شمال أوغندا، فإننا نؤكد على أهمية التوصيات التي ذكرها السيد إيغلاند وعلى أهمية تقديم الدعم والمساعدة للمفاوضات المستمرة بين الحكومة الأوغندية وجيش الرب للوصول إلى السلام الدائم في شمال أوغندا. كما نرحب بعملية جوبا للسلام التي تعتبر القاعدة الأساسية للبناء عليها وتثبيت وقف إطلاق النار بين الحكومة الأوغندية وجيش الرب. كما لا يفوتنا أن نشكر ونثني على دور حكومة السودان في وساطتها وتيسيرها للمحادثات بين الطرفين.

السيد يانكي (غانا) (تكلم بالانكليزية): أشكر وكيل الأمين العام إيغلاند على المعلومات الحديثة التي قدمها. وأود أن أثني عليه لجهوده التي لا تكل بهدف ضمان أن تستمر محنة الملايين من المشردين في دارفور في الحصول على الاهتمام الذي تستحقه. كما إننا نرحب بتقييمه الإيجابي للمفاوضات بين جيش الرب وحكومة أوغندا وتوصياته في ذلك الصدد. إننا نتشاطر الرأي بأنه بدون العدالة لا يمكن أن يستمر السلام، ونؤكد على ضرورة احترام استقلالية المحكمة الجنائية الدولية.

وكان كلام منسق الإغاثة في حالات الطوارئ جد واضح عن العجلة التي يجب أن تتم بها معالجة مسألة عوائق إيصال المساعدات الإنسانية، حتى مع استمرار المفاوضات بشأن تنفيذ اتفاق دارفور للسلام، واستمرار ما يتصل بها من نشر بعثة حفظ السلام في دارفور. والمضحك المبكي بصدد الحالة في دارفور هو أن تدفق الأسلحة ومرتكبي جرائم

الحرب والجرائم ضد الإنسانية ينعم بحرية أكبر من حرية الذين يعملون على إنقاذ الأرواح. وإنما يعود إلى المجلس أمر استخلاص نتائجه الخاصة بصدد الدوافع والنوايا الكامنة وراء الفرض المتعمد للقيود على معونات الإغاثة الإنسانية.

والسيد إيغلاند، الذي بات الواقع اليومي في مخيمات النازحين داخليا مألوفا لديه، أكد بشدة أن الوقت المتاح لتلافي كارثة وشيكة تلوح في أفق دارفور محدود جدا. ويجب أن نتخذ قرارا بشأن المواجهة الملائمة. ولدي سؤال هو مجرد مسألة تفصيل. يهمنا أن نعرف من منسق الإغاثة في حالات الطوارئ ما إذا كان هناك أي سجلات حديثة بعدد الوفيات التي حصلت في مخيمات النازحين داخليا. ففي أكثرية التقارير لا نزال نرى الرقم ٢٠٠ ٠٠٠ أو ٣٠٠ ٠٠٠ أحيانا هل توجد أية سجلات حديثة بعدد الوفيات؟

السيد دولغوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): ونحن أيضا نود شكر السيد إيغلاند على إحاطته الإعلامية، التي كانت، على مألوف عادته، وافية بخصوص نتائج رحلته الأخيرة إلى السودان وإلى شمال أوغندا، وعلى الخطوات التي ما زال يتخذها، مع فريقه، لإدارة التعاون في مجال الغوث الإنساني ولتطبيع الحالة الإنسانية في تلك المناطق المتسمة بكثير من التعقيد. وبطبيعة الحال، نتوقع أن تستمر أنشطة الأمم المتحدة الإنسانية، في تلك المناطق وفي القارة الأفريقية عامة، على حد سواء. ونحن نؤيد ذلك النشاط، لأنه عنصر هام جدا من عناصر تطبيع الحالة والتوصل إلى تسوية سياسية.

لا شك مطلقا في أن السبب الرئيسي للحالة الإنسانية المؤسفة هو كون الصراعات لا تزال غير محلولة. والتأثير المشترك هو الصلة لأن ليس هناك من شك في أن التقدم في سبيل تسوية سياسية سيكون له تأثير إيجابي في إدارة الحالة الإنسانية، سواء كان ذلك في السودان أو في أوغندا الشمالية أو في غيرهما من مناطق الأزمة.

وبالنظر إلى السودان، لا أود أن أستبق مناقشة المجلس، التي ستجري اليوم لاحقا. ونحن ننتظر باهتمام بالغ بيان الأمين العام عن نتائج الاجتماع الهام جدا في دارفور، الذي عُقد في أديس أبابا. وكل ما أريد أن أقوله هو أنه لا بد من تعزيز الاتفاقات التي تم التوصل إليها هناك ومن تنفيذها على النحو المناسب، مع قيام الأمم المتحدة بدور شديد الفعالية وبالتفاعل مع الاتحاد الأفريقي.

ولا أود تكرار ما قد قيل بالنظر لسمات الحالة الإنسانية؛ فلا شك في أنها لا تزال معقدة جدا ولا شك في أنه يجب على حكومة السودان وجميع الأطراف الأخرى الامتثال لالتزاماتها بتأمين إمكان الوصول اللازم للمنظمات الإنسانية وسلامة العاملين فيها؛ إذ يجب أن يتعاونوا مع موظفي الإغاثة الإنسانية، لا شك في ذلك.

ومن الأهمية بمكان أيضا تأمين امتثال جميع الأطراف الصارم لاتفاق وقف إطلاق النار. ومما يؤسف له أننا رأينا استمرار الأعمال العدوانية، ومن المؤكد أن تلك الحالة لا تسهل أي تقدم على المسار السياسي. ونتوقع لأي زخم يوفره الاتفاق المبدئي في أديس أبابا أن يُعزز وأن يكون له أثر إيجابي في عمل الوكالات الإنسانية الدولية في دارفور، وفي الحالة الإنسانية إجمالا.

أما بالنسبة إلى أوغندا الشمالية فأود أن أبدي تأييدي لزملائي في المجلس، الذين لاحظوا ضرورة مواصلة عملية السلام بوساطة حكومة جنوب السودان الناجحة. وبطبيعة الحال، يجب معالجة كل ما تبقى في هذا المجال من مهام إنسانية، يجري حلها بتعاون الأمم المتحدة المفيد، كما يجب أن يستمر بذل الجهود ذات الصلة.

وسرنا سماع أن السيد كوني قد قطع التعهدات اللازمة لإيلاء ما ينبغي من اهتمام للمسائل الإنسانية، وفي مقدمتها إعادة جميع العناصر من غير المقاتلين، الذين يحتجزهم جيش الرب للمقاومة، إلى الأمم المتحدة. وهذا أمر هام جدا، ويحدونا الأمل في أن تحل هذه المسألة.

أود أن أقول مرة أخرى أننا نقدر تقديرا بالغا ما يقوم به موظفو الأمم المتحدة للإغاثة الإنسانية من عمل وما يقوم به السيد إيغلاند شخصيا. ونعتبر أن التقدم في جميع المجالات المبينة سيعزز. وسيواصل المجلس، بطبيعة الحال، إيلاء كل هذه المسائل ما يلزم من اهتمام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

أود، أولا، شكر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد يان إيغلاند، على العرض الصريح الذي قدمه لنا. لقد صور المأساة والخوف والشعور بعدم الأمن التي تعانيها ملايين كثيرة من الناس، ضحايا الأزمة في السودان. وأود أن أعبر له عن وعد بيرو الثابت له ولإدارته، بدعم عملهما لخدمة أزمات من هذا القبيل في جميع أنحاء العالم.

سأبدأ بمناقشة الحالة في السودان وفي دارفور على وجه التخصيص. ونشاطر السيد إيغلاند قلقه من تفاقم حالة انعدام الأمن في تلك المنطقة ومن أن وصول المساعدات الإنسانية يتزايد صعوبة وخطرا. ومن الأمور الملحة على المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، أن يتخذ قرارا فعالا يحمي المدنيين عن طريق تكثيف الحوار بغرض وضع حد للأعمال العسكرية والتوصل إلى حل لأزمة دارفور يتوق إليه الجميع.

ونعتقد أنه يجب على حكومة الوحدة الوطنية في السودان، في سبيل تغيير حاسم لاتجاه الأحداث في دارفور، أن تقبل المبادرات التي تجري مناقشتها بغرض التوصل إلى عملية سياسية تتوفر لها مقومات البقاء، تقوم على أساس التشاور والحوار.

ويجب على الحكومة أن تقبل أيضا بنشر قوة لحفظ السلام ذات مصداقية وكبيرة بشكل كاف، ولديها ولاية قوية وواسعة، بغية ترسيخ الاتفاقات التي تم التوصل إليها على المستوى السياسي، بحيث تحمي السكان المدنيين، الذين هم ضحية المتمردين والجنجويد وقوات الأمن.

وفيما يتصل بعملية جوبا للسلام، من المهم التركيز على المنجزات التي تحققت، وخاصة اتفاق وقف إطلاق النار وبروتوكوله. ونأمل من الأطراف أن تحترم التزاماتها، وأن يدوم الهدوء الذي عاد إلى شمال أوغندا بعد سنوات طويلة. وفي هذا الشأن، تشارك الذين وجهوا الشكر إلى حكومة جنوب السودان على قيامها بدور الوسيط في محادثات السلام. ونعتقد أن هذه العملية ينبغي أن تسهم في وضع حد للإفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة التي تم ارتكابها. كما يجب أن تؤدي إلى وضع يمكّن الحكومة الأوغندية، بمساعدة المجتمع الدولي، من تحريك عملية شاملة لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع، وخاصة الفقر المدقع والتهميش الاجتماعي للمجتمعات المحلية في شمال أوغندا.

والآن، استأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لقد طلب مني السيد يان إيغلاند أن يدلي ببعض الملاحظات النهائية. وأعطيه الكلمة.

السيد إيغلاند (تكلم بالاسبانية): أود الرد بإيجاز على ملاحظات أعضاء المجلس.

(تكلم بالانكليزية)

أولا، في شمال أوغندا، في الحقيقة، أظن أنه لم يتوقع للمحادثات أن تؤدي إلى ما أدت إليه من نوعية الأمن

والتحسينات، حين بدأت كمبادرة من ريك مشار وحكومة جنوب السودان. لكننا في الحقيقة حصلنا على أفضل فترة في نصف جيل على صعيد الأمن في شمال أوغندا، حيث أنهيت واحدة من ثلاث من أسوأ أربع أزمات إنسانية في هذا العقد. مئات الألوف يستعدون للعودة في الأشهر القليلة المقبلة إذا صمد وقف إطلاق النار ووقف الأعمال القتالية، وحققنا المزيد من التقدم في عملية السلام.

ولذلك مما له أهمية قصوى أن تواصلوا الجهد، وتواصلوا الاستثمار مباشرة ومن خلال الأمم المتحدة، في هذه العملية، ويجب أن تصبح أولوية لكم. ويجب أن نجعل التسريح، والتفكيك ونزع السلاح وإعادة الاندماج عملية جذابة بأكبر قدر ممكن لجيش الرب للمقاومة، وأن نجعل خرق وقف إطلاق النار والعودة إلى الصراع أقل جاذبية ما أمكن لجيش الرب والقوات الحكومية. وأعتقد أن الصراع يمكن أن يصبح حتى أسوأ من ذي قبل. فلا ينبغي أن نتوهم بأن جيش الرب للمقاومة لا يستطيع أن يسبب الإرهاب عبر منطقة واسعة.

وفيما يتصل بدارفور، سأل ممثل غانا عن أرقام بشأن المعاناة الإنسانية الميدانية. والرقم الأصعب هو الذي نسأل عنه تكرارا - عدد الناس الذين ماتوا. فالتقديرات واسعة التفاوت. وعملية المسح الواسعة التي أجريناها في أواسط عام ٢٠٠٤، أظهرت أنه من بين مليون شخص تضرروا في ذلك الوقت، كان هناك ١٠ ٠٠٠ وفاة إضافية شهريا. ومنذ ذلك الحين، تزايد عدد المتضررين من مليون شخص إلى أربعة ملايين، بينهم مليونا نازح، ومليونان آخران تضرروا بشكل كبير من القتال. ومن المستحيل علينا أن تغطي عدد الموتى، لكننا نستطيع القول إنه في نطاق المخيمات، كانت الجهود الإنسانية ناجحة إلى حد كبير جدا، وأن معدل الوفيات انخفض عما كان عليه في عام ٢٠٠٤. وقد ذكرت أن ذلك هو الرقم الآن - أو هكذا كان في آب/أغسطس - نحو ٠,٤ وفيات يوميا من كل ١٠ ٠٠٠ شخص. وعتبة حالة الطوارئ هي وفاة واحدة من كل ١٠ ٠٠٠ شخص. وقد كانت النسبة أكثر من وفاتين من كل ١٠ ٠٠٠ شخص عام ٢٠٠٤، أي ضعفي عتبة حالة الطوارئ.

إلا أنه منذ آب/أغسطس، ارتفع عدد الوفيات، وتفاقم سوء التغذية، واشتدت الأزمة، وارتفعت نسبة النزوح. كما ارتفع عدد الاعتداءات وعدد القتلى جراءها. وكما ذكرت، كان يقتل في كل اعتداء عشرات الأشخاص أو مئات أحيانا.

وعدد اللاجئين في تشاد حاليا نحو ٢٣٠ ٠٠٠ لاجئ، بينما عدد النازحين داخليا هناك تزايد بعشرات الألوف، حتى أصبح أكبر من عدد اللاجئين. ومن المحزن جدا أن الناس في بعض مناطق شرق تشاد بدأت تفر إلى دارفور. فلا بد أن يكون الوضع في شرق تشاد بالغ السوء حتى يفر الناس إلى دارفور، ونحن نعلم كيف هو الوضع هناك حاليا.

لاحظت الصين، وهي محقة، أن الوضع الإنساني يعتمد على التقدم في جبهة الأمن وجبهة السلام، وهو ما سيناقشه المجلس بعد ظهر اليوم. ففي الحقيقة، إذا تدهور الوضع أكثر على جبهة الأمن، وإذا لم نحقق تقدما في محادثات السلام، يمكن للعملية الإنسانية كلها أن تفشل. تلك هي رسالتي الأساسية اليوم. فالكثير معرّض للخطر. وشريان الحياة لثلاثة ملايين إلى أربعة ملايين شخص في خطر حقيقي للأسباب التي ذكرتها جميعا.

وما نخشاه اليوم هو أن يُهدر الكثير من الوقت قبل عقد صفقات سلام جدية، وقبل أن تنتشر ميدانيا قوى الأمن التي يمكنها حماية السكان المدنيين.

واليوم، الحقيقة الواقعة هي أن النساء يأتين إليَّ قائلات: ''شكرا على البطانيات، وشكرا على الضمادات، وشكرا على خبزنا اليومي، لكن ما يلزمنا الآن فعلا هو الأمن. عندما يهبط الظلام، لا يبقى أحد معنا. أنتم لستم هنا، بوصفكم عاملين في مجال الإغاثة الإنسانية؛ وجنود الاتحاد الأفريقي ليسوا هنا؛ ولا وجود هنا لحماية الحكومة. لا نجد أحدا عندما يتسلل أحد إلى مخيماتنا، أو يهاجم أحياءنا مسلحون بصورة باتت الآن متزايدة''.

أشعر أحيانا أن المحادثات ما بين الذين يمكنهم البت في السلم واتخاذ القرار بشأن الأمن، ربما كان ينبغي ألا تجري في غرف الفنادق في العواصم، بل ينبغي أن تجري في أحد المخيمات. ومخيم دورتي مثال يناسب المقام – إنه مخيم اضطر كل من فيه أن يغادره، لأنه كان سيئا للغاية. وينبغي للمفاوضين الذين لهم سلطتهم في هذه المسائل جميعا – أن يحضروا عائلاتهم وأطفالهم وزوجاتهم. وعندئذ، سنحرز تقدما أكبر بكثير وأسرع بكثير في جميع هذه المسائل.

وإنني أحث الذين يمكنهم التأثير في هذه الحالة – البلدان الآسيوية والبلدان العربية والبلدان الإسلامية والبلدان الأفريقية، فضلا عن البلدان المانحة – على المساعدة في التأثير على الحكومة، في جميع وحدات الحكومة والمتمردين والجميع، وذلك للموافقة على تقديم تنازلات. يجب أن يكون هناك ضغط دولي شديد الآن على الأطراف، إن هناك – كما لاحظ عدة متكلمين، بمن فيهم ممثلة المملكة المتحدة وغيرها، فارقا شاسعا بين ما رأيت في الميدان وما يخلص إليه كثير من الاجتماعات، بما في ذلك اجتماع أديس أبابا، الذي نجح نجاحا باهرا والذي أعلنت فيه التزامات. وحقيقة الأمر أن الأوضاع تردت مؤخرا. وهذا ما حدث كذلك بعد اتفاق أبوجا ومحادثاتها. ولكن هذه المرة، يتعين أن تختلف الأمور – علينا أن نشهد تغييرا حقيقيا في الموقع، ويجب أن يُسأل الناس عما يفعلون ولا يفعلون، سواء كانوا في هذا الجانب أو في ذاك. غير أني أتفق بالتأكيد مع روسيا وغيرها في القول إن الحكومة تتحمل، بطبيعة الحال، مسؤولية خاصة عن حماية السكان المدنيين، لكنها بالطريقة التي تعمل بها الآن، لا تبذل قصارى جهدها لحماية السكان المدنيين في بلدها ذاته، أي السودان.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد إيغلاند على عرضه، وعلى ما قدمه من ردود وتوضيحات.

وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم هذه المرحلة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.